الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة المغربية للفلاحة
التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني
للبحث الزراعي

الرباط في 14 رجب 1441 الموافق لـ 09 مارس 2020

بيـــــــــــان

التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي التابعة للجامعة المغربية للفلاحة

تطالب الوزارة برعاية حوار جاد ومسؤول مع إدارة المعهد.

منذ إحداثها والجامعة المغربية للفلاحة تؤكد للوزارة بصفة عامة والمعهد الوطني للبحث الزراعي بالخصوص أنها ليست رقما نقابيا منضافا إلى الساحة النقابية بمطالب خبزية صرفة وإنما نقابة إصلاحية جاءت من أجل التعاون في إطار الشراكة الحقيقية لما فيه الخير للوطن وللشغيلة وللمؤسسة على حد سواء. إلا أن تعنت الإدارة وتجاهلها لأبجديات الحكامة الجيدة التي تقتضي الشراكة والمقاربة التشاركية ما فتئ ينعكس على تدبيرها الكارثي لموارد الدولة كما ينعكس سلبا على مؤشرات التنمية والبحث الزراعي ويقف حاجزا أمام تحقيق الأهداف المتوخاة ما أدى كما بلغنا إلى **تحريك مسطرة إرسال لجنة برلمانية استطلاعية إلى المعهد**.

ولذلك ما كان للتنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي، انطلاقا من دورها الإصلاحي وانسجاما مع مبادئها، لتقف مكتوفة الأيدي بالنظر لما تعيشه المؤسسة من تراجعات كان المجلس الإداري للمعهد الوطني للبحث الزراعي وغيره من اللقاءات شاهدين عليها، أقلها :

- أن ينعت أداء تسيير المؤسسة من طرف أعلى هيأة تقريرية لها بأنه الأسوأ بالمقارنة مع باقي المؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة والذي لم يكن في نظر التنسيقية إلا تحصيل حاصل ما فتئت تؤكد عليه في ظل الإدارة السابقة، ولم يكن إلا تجسيدا حتميا للوضعية الدقيقة التي تمر منها المؤسسة بعد تعيين إدارة جديدة لم تبد النجاعة الكافية في تسيير مؤسسة ذات بعد استراتيجي.
- أن تكشف وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عن المؤشرات السلبية في مجال التدبير المالي وصرف الميزانية سيما النسب المتدنية للالتزامات والأداءات وآجالها المصرح بها من طرف المعهد الوطني للبحث الزراعي والتي رتبته في أسفل الترتيب بمعدل 120 يوما في سلم المؤسسات والمقاولات العمومية، علاوة عن الفشل في تمرير الصفقات المتعلقة بالمعدات الفلاحية و العلمية لسنتي 2018 و 2019..
- أن يتم التهديد بإغلاق مؤسسة استراتيجية كالمعهد الوطني للبحث الزراعي بسبب ما ينشر في الإعلام وفي وسائل التواصل الاجتماعي من اختلالات وفساد ينخرها. و في هذا الصدد نشير إلى ما يلي :
  - الفشل في تدبير هذه المؤسسة أو غيرها تتحمله ليس فقط إداراتها ولكن الوزارة الوصية صاحبة القرار في تعيين القائمين عليها من مسؤولين المفروض فيهم أنهم "نجحوا" في المباراة الانتقائية.
  - غياب الفعالية والنجاعة وقتل المبادرة والإبداع مرده التدخل في شؤون المعهد على مستوى تدبير الموارد خاصة البشرية منها من توجيهات في تعيينات أشخاص دون غيرهم و تستر على الفساد و حصانة لبعض المسؤولين إلخ...
  - بدل لغة التهديد بالإغلاق كان من باب أولى إرسال فرق للتفتيش ولجان للتقصي تنجز تقارير تفضح الفساد والمفسدين واتخاذ القرارات اللازمة بالضرب بيد من حديد عليهم ولاستدراك الأمر وإصلاح مؤسسة استراتيجية كانت في عهدها الذهبي مفخرة للوطن بإنتاجها العلمي وإسهامها في تطوير فلاحته واكتفائه الغذائي حتى صارت مرتعا للفساد وللريع استبيح عقارها الفلاحي بطريقة انتهازية لمشاريع استفادت منها الفئات المحظوظة قد نعود إلى تفاصيلها في موضوع لاحق.
  - تراجع مؤشرات إنتاج الأصناف الجيدة والملائمة مرده الخصاص في الموارد البشرية والمالية وقوة لوبيات الاستيراد مذكرين بأن تسويق نتائج البحث الزراعي والاستشارة الفلاحية من اختصاص مؤسسات محدثة لهذا الغرض بينما دور المعهد هو إنتاج التكنولوجيات والتقنيات الحديثة بأنواعها وتطوير البحث العلمي ونشر نتائجه على الصعيد الوطني والدولي.

وفي إطار لقائها المنعقد بتاريخ 17 فبراير الجاري والذي تدارست من خلاله التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي الأوضاع الاجتماعية والاختلالات في تدبير المعهد في ظل الإدارة الحالية فإنها تسجل علاوة عما سبق ذكره ما يلي :

- التوجه نحو فرض نموذج أحادي لتقييم أداء جميع الفئات بالمعهد بغض النظر عن طبيعة عملهم ومدى ملاءمته مع هذا النموذج.
- الاهتمام بسفاسف الأمور كوضع آلية ضبط توقيت دخول وخروج الشغيلة بدل الانشغال بالبحث الزراعي والمردودية والفعالية والإبداع والإنتاج العلمي مع كل ما يتطلب ذلك من تشجيعات وتحفيزات.
- الحد من حرية التعبير بسن مذكرة تفوح منها رائحة التخويف وترهيب الشغيلة من فضح الفساد والمفسدين.
- غياب أية مبادرات أو قرارات يمكن اعتبارها مكسبا يصب في صالح شغيلة المؤسسة.

وإذ تثمن التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي بعض الإصلاحات التي أنجزت في عهد الإدارة الحالية إن على مستوى الحكامة أو مطالب الشغيلة من بينها تبني ملف نظام موحد للباحثين والتي كانت من ورائها بيانات الجامعة المغربية للفلاحة وتفاعل الإعلام المكتوب والإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي إلا أن هناك اختلالات كثيرة وجب الوقوف عليها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- هدر المال العام على إطلاق مجموعة من الدراسات تفتقد الجدوى وتستلزم المواكبة بمجموعة من التدابير المصاحبة وإلا سيكون مآلها الرفوف كبعض سابقاتها.
- خلود بعض المسؤولين لسنوات في نفس مناصب المسؤولية لم ينتجوا خلالها إلا الفشل وفي أحسن الحالات عملية تغيير المواقع دون التفكير في ضخ دماء جديدة بأداء أكثر نجاعة وفعالية وإبداع في احترام تام لمبدأي ربط المسؤولية بالمحاسبة و تكافؤ الفرص في التداول على مناصب المسؤولية تؤكده القرارات التي تم اتخاذها مؤخرا والتي جاءت في غير حينها أو بعيدة كل البعد عن مبدأ الكفاءة والاستحقاق الذي يتكلم عنه المدير الجديد في كل مداخلاته. وما المسرحية البئيسة للتعيين في مناصب المسؤولية بالمعهد ليوم 10 يناير 2019 إلا نموذجا صارخا لاستمرار هيمنة اللوبي التحكمي "القديم الجديد" في المؤسسة وفي مقدراتها وفي خيوط اللعبة مستغلا قلة تجربة الإدارة الجديدة.
- الكيل بمكيالين في توزيع منحة المردودية والتنقيط الذي استفادت منه الفئة المحظوظة بنسب وصلت 150 و 200 دون بقية المستخدمين ما أشعل فتيل الفتنة وحالة من الغيلان عند الشغيلة متسائلين عن أسباب هذا التمييز الذي اعتمدته الإدارة والمعايير "الخفية" للتقييم وعن عدم تعميم هكذا تقييم ونقط على المستخدمين المتفانين في العمل.
- الضرر الذي لحق بالمؤسسة إن على مستوى الإنتاج أو السمعة بسبب تأخير التوظيف للمرشحين الذين وضعوا طلباتهم عن السنة المالية الماضية مما يدعو للتساؤل عن الأسباب والأهداف والغايات من هكذا تصرفات مريبة؟؟؟

وفي الأخير، فإن الجامعة المغربية للفلاحة وهي تحتفي بأطرها وشغيلتها الكفأة المستمرة في أداء مهامها بكل حب و تفان، تدعم مطالبة التنسيقية الوطنية بالمعهد إدارته بحزمة إجراءات وتدابير نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- القيام بتغيير جذري لفريق العمل الحالي حتى يتسنى للإدارة الجديدة تفكيك شبكة المصالح التي تقوض عمل المؤسسة والإنتاج العلمي بدل التطبيع مع مستغلي النفوذ و هادري المال العام و التي تقوت شبكتها في العشر سنوات الأخيرة مما أدى الى تدهور برامج الأبحاث وتراجع تدبير مختلف مرافق المؤسسة.
- استثمار مخرجات اللقاءات المتعددة التي قام بها المدير الجديد مع أطر المؤسسة فرادى وجماعات و خصوصا الباحثين منهم حول إكراهات المؤسسة و سبل تجاوزها قصد بلورة استراتيجية تنشد الإصلاح ومحاربة الفساد والارتقاء بالبحث الزراعي.
- معالجة تقارير المجلس الأعلى للحسابات وبيانات النقابات ومقالات الصحف واتخاذ التدابير اللازمة في حق المتورطين.
- الرفع من الغلاف المالي للمنح السنوية والتوزيع العادل وفق الاستحقاق والمردودية وللتعويضات الجزافية التي ارتفعت بنسبة 40 % علما بأن التنسيقية الوطنية ترفض رفضا تاما إحداث "صندوق أسود" لهذه الزيادة في الغلاف المالي لتذهب إلى جيوب الفئات المحظوظة دون غيرها تحت يافطة "التحفيز" الذي لا تخفى مضامينه.
- العدول عن نظام المراقبة ب"البوانتاج" المرفوض الذي يخدم لوبي التحكم والترهيب ولا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة العمل وتضحيات الشغيلة التي تشتغل خارج أوقات العمل بل وحتى أيام العطل.
- الاستمرار في ضخ مناصب جديدة، ساهمت فيه التنسيقية بسؤال مكتوب عبر فريق برلماني، تفعيلا لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات.
- الاستجابة الفورية لمطالب فئة التقنيين المنخرطة في سلسلة إضرابات بسبب ما تتعرض له من حيف و ظلم رغم التضحيات الجسام.
- توفير شروط نجاح مشروع "الالتزام نحو التميز" EVE بإحداث غلاف مالي للتحفيز والتشجيع تقديرا للجهود والإنتاج والبحث والإبداع.
- فتح باب الحوار برعاية من الوزارة تفعيلا لمخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي للسيد الوزير مع النقابات والتي تم الاتفاق من خلالها على عقد لقاءات الحوار الاجتماعي مع النقابات الأكثر تمثيلية التي لا تتوفر على التمثيلية على مستوى المؤسسات العمومية بمديرية الموارد البشرية، وإن كانت الإدارة الحالية قد كسرت جدار الإقصاء بالحوار في موضوع المذكرة "المشؤومة".

وختاما تدعو التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي النقابات الجادة إلى تبني جبهة موحدة وبرنامج نضالي مشترك كما تدعو الشغيلة إلى الالتفاف حول منظمتهم العتيدة والتي قطعت على نفسها العهد أن لا تقايض ولا تبيع ولا تشتري على حسابها ولا حساب مصالحها.

عاشت نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب عصية أبية على المفسدين، صادقة مع الشغيلة وأملها في التغيير والإصلاح وجلب المكاسب والدفاع عن المكتسبات ودفع الأذى عنها ومحاربة الفساد والمفسدين. ولا نامت أعين الجبناء.

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة المغربية للفلاحة
الكتابة الـ ...
الكاتب العام الوطني :
محمد دعنون

عن التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي.